

الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة: فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ١٩

أسم المحاضرة: القانون كإطار للحياة الاجتماعية/٢

القانون ليس مجرد فروضات سطحية بل هو ناتج أنماط التفكير التي تشكل أساس التجمعات لذا فالعقوبات الفعلية للقانون تتضح في حقيقة أنه لا يوجد أي شكل عام يريد أن يستثني أو يستبعد من تجمعات الحياة أو من روابط المواطنة، الأسرة، الأصدقاء، الوظيفة، الكنيسة مجال العمل... إلخ. ورفض العمل بموجب تلك الأسس يؤدي إلى ضعف الروابط التي تربط الفرد، بالمجموعة الاجتماعية. وقانون الدولة- القانون الوضعي- أو أسس صناعة القرار هو قانون إحدى التجمعات- وهي الدولة في خضم ذلك التعتقد الاجتماعي. إلا أنه وكما أن القانون فيما يراه هيرليك لأغراض عملية للمجتمع ككل. حيث يبدو كما لو كان ذو دور خاص به. ويتواجد شكلان للقانون يؤثران على الوحدات الاجتماعية. فكلما يقوم القانون الداخلي بتثبيت علاقات الأعضاء في المجتمع يقوم قانون الدولة من ناحية أخرى بحمايتهم علاقات الأعضاء في المجتمع يقوم قانون الدولة من ناحية أخرى بحمايتهم من الهجوم الخارجي. فعلى سبيل المثال- فرض العقوبات على بعض مظاهر الضرر كالجرائم وإدراك السلطة القضائية وبرتوكولات مؤسسات الدولة كالمحاكم والقوانين التي تختص بوجود الدولة، مثل فرض الضرائب، نظم الدفاع كالجيش، تعتمد بشكل طبيعي على العقوبات المفروضة من الدولة- وتبدو تلك العقوبات كوحدة ملازمة للدولة. وبمزيد من التعميم يوضح هيرليك أن إلزامية الدولة هي أمر ضروري لمواجهة الانحرافات الاجتماعية الخطرة. الأمر الذي يبدو ذو أهمية ضئيلة مقارنة. بالقانون الحاكم للغالبية العظمى. والمنحرفون هم أشخاص مستبعدين من الوحدات الاجتماعية في ظل عوامل نفسية، اقتصادية، أو لظروف أخرى.

ومن الواضح أنه لابد من تحديد عاملين هامين:

أي نوع من تعريفات القانون قد تحتاجها العلوم الاجتماعية، كيف يمكن لعلماء الاجتماع الاشراف على أو تقصى أوضاع المؤسسات القانونية وشرعية الحقوق في أي ثقافة محدده أو في أي سلسلة من الثقافات؟

إن أساس فهم علماء الاجتماع للقانون يجب أن يوجد من خلال ازدواجية الحقوق التأسيسية أو التنظيمية وذلك مره من خلال المؤسسات التقليدية، ثم مره أخرى من خلال المؤسسات القانونية والمؤسسات الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها، وبهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق تقدم في المشكلات الشائكة في العلاقة بين القانون والمجتمع، ويكون عالم الاجتماع الذي يهتم بدراسة القانون على حق إذا ما نظر إلى القانون على أنه نمط من أنماط البناء الفوقي الاجتماعي الذي يكون محكوما بمجموعة من المحكات Criteria أو قيم العلوم الاجتماعية.

ويخلص إلى أن مهمة علماء الاجتماع تنحصر في ثلاثة:

المهمة الأولى:

للعلماء الاجتماعيين هي تحليل النظم القانونية الموجودة والكشف عن العلاقات المتداخلة بينهما وبين النظم الغير قانونية في المجتمع.

المهمة الثانية:

لعلماء الاجتماع هو إقرار ومقارنة النظم في ضوء مجمل البشر الذين يشاركون في هذه النظم. ويتبعها مقارنات لهذه المصطلحات التي تستخدمها المجتمعات الأخرى الذين يعيشون في إطار نظم مشابهة.

المهمة الثالثة:

هي التوصل إلى ما يطلق عليه "هوبل" مسلمات الشعوب عن القانون سنة ١٩٥٤ والتي يقصد بها الافتراضات التي يدركونها عن postulates القوانين الطبيعية للعالم (الكون)، وذلك من خلال ما يدركونها عن الأعراف والقانون، وإن هذه المسلمات ربما تكمن وراء القانون كما انها تكمن وراء أو خلف كل جانب آخر من الأنشطة الإنسانية. إنها القيم أو يسمح به والتي من خلالها لا يعتمد عليها السلوك فقط وإنما يعتمد عليها في التطور الأخلاقي للسلوك. إن المعنى العام والعريض لعلم الاجتماع القانوني أو الشرعي هو امتداد المعرفة بشأن قواعد نظام شرعي أو

قانوني لنمط التغيير الاجتماعي وإسهام القانون بالوفاء بالطموحات والمتطلبات الاجتماعية. إن الاهتمام الخاص لعلم الاجتماع بهذه الأمور والموضوعات يرتكز على الافتراض الرئيسي بأن كلا من المؤسسات القانونية والشرعية تؤثر في وتتأثر بالظروف الاجتماعية التي تحيط بها، ومن خلال علم الاجتماع فإن دراسة القانون تمس عددا من مجالات الاستعلام أو المعرفة، ففي مجال علم الجريمة يتركز الاهتمام على الصفة المتغيرة لقانون العقوبات وعلى الافتراضات أو الفروض التي تقوم عليها وعلى الديناميكية الاجتماعية لتطبيق القانون وتصحيحه. إن دراسة علم الاجتماع من الناحية القانونية تشترك مع علم الاجتماع السياسي في الاهتمام بطبيعة السلطة الشرعية والنظام الاجتماعي وبالأسس الاجتماعية الدستورية وتطور الحقوق المدنية والعلاقة بين المجالات الخاصة والمجالات العامة إن جذور علم الاجتماع القانوني تكمن بصفة رئيسية في فلسفة التشريع أو مجموعة القوانين، أكثر منها في العمل المستقل لعلماء الاجتماع. وفي نظرية قانونية للمدرسة الاجتماعية ظهر من عمل هؤلاء القانونيون أمثال "ردولف فون جيرنج، اليفر ويندل هولمز، وليون روجتي". من هنا ظهرت الحاجة إلى النظرة الاجتماعية للثقافة القانونية، ولقد شارك علماء الاجتماع أمثال "أميل دوركايم وماكس فيبر وروس وسمنر". شاركوا من بين الآخرين في الإسهام في تطور التوجه الاجتماعي بين طلاب القانون وذلك في بعض المجالات بالتأثير المباشر على كتاب القانون أمثال "دوجت دبلوند".

إن كل من علم الاجتماع والقانون يهتمان بالمعايير Norms والقواعد Rules التي تفرض السلوك المناسب للناس في موقف معين. وأن دراسة الصراع وحل الصراع بعدان جانبيان محوريان في كلا العلمين، فكل دراسة الصراع وحل الصراع يعدان جانبيان محوريان في كلا العلمين، فكل من علمي الاجتماع والقانون يهتمان بطبيعة السلطة الشرعية Legitimate Authority، وميكانيزمات الضبط الاجتماعي، وقضايا الحقوق المدنية Civil Rights، ترتيبات وتنظيمات القوة، والعلاقة بين الجوانب العامة والجوانب الخاصة.